مقدمة

في الاصول الاعتقادية

للسيد الشريف المرتضى علي بن الحسين

٣٥٥ ـ ٤٣٦ هـ

الشريف المرتضى

« كان هذا الشريف إمام أئمة العراق بين الاختلاف والاتفاق ، إليه فزع علماؤها ، وعنه أخذ عظماؤها ، صاحب مدارسها ، وجماع شاردها وآنسها ، ممن سارت اخباره، وعرفت به اشعاره ، وحمدت في ذات الله مآثره وآثاره ، الى تآليفه في الدين ، وتصانيفه في احكام المسلمين ، مما يشهد انه فرع تلك الأصول ، ومن أهل ذلك البيت الجليل »[1] .

هكذا عبر عنه ابن بسام في ذخيرته ، ولكنه لم يوفق ـ حسبما أرى ـ الى وضع الصورة القلمية الواقعية لهذه الشخصية الفذّة الكبرى ، بالرغم مما تكلفه من تفصيل وتطويل .

والحق انه ليس من الهين اليسير على القلم ـ مهما أوتي من السمو في البيان والجمال في التعبير ـ أن يجلو حقيقة سيدنا « علم الهدى » امام القاريء الكريم بالصورة المطلوبة المستوعبة ، وبالشكل الدال على الواقع الصحيح ، لأن ذلك يحتاج الى دراسة كاملة شاملة لهذا « الانسان الكامل » العظيم ، والى بحث جميع النواحي التي برز فيها « ابن الحسين » ولمع بها نجمه ، ثم استيعاب جميع كتبه ومؤلفاته فهماً واطلاعاً وتدقيقاً ، وهذا ما لا يسعه مجالنا الآن ـ وقد بني على الايجاز والاختصار ـ .

وإذا اردنا الغور في اعماق التاريخ لاستخلاص درره المتعلقة بـ (ذي المجدين) فان ذلك ـ بمفرده ـ ليحتاج الى مجلد خاص به إن لم نقل مجلدات ومجلدات ، وذلك بالنظر الى كثرة ما دونه التاريخ عنه في شتى فروعه العلمية والأدبية ، بحيث

---

(١) وفيات الاعيان لابن خلكان ج ٣ ص ٣ .

لا تفتح أيّ كتاب من كتب الفقه أو التفسير أو الأدب أو النحو إلا وترى لألاء المرتضى يبهر العيون ويستهوي الألباب[١] .

وأما قائمة كتبه فقد زخرت بالنفيس النفيس من البحوث والدراسات في شتى مواضيع العلوم ، وسائر فروع الثقافة الاسلامية في عصره ، وقد عدها بعض المؤلفين (٨٧) كتاباً في مختلف العلوم والفنون .

والمؤسف حقاً أن تفقد المكتبة العربية الجديدة عدداً كبيراً من هذا التراث العظيم الخالد فلا تعثر عليه في ضمن مخلفاتها الثمينة التي بقيت حتى اليوم .

وتشاء الصدف الحسنة أن نعثر على مجموع خطي ثمين يحتوي على عشر رسائل للسيد الشريف المرتضى رضوان الله عليه ، فيها ما هو علمي كلامي ، وفيها ما هو أدبي فني ، فقررنا أن ننشر في كل حلقة من نفائسنا المخطوطة رسالة من هذه الرسائل الجليلة ، فنودي بذلك بعض ما يحتمه الواجب علينا من خدمة القارىء العربي الكريم .

والرسالة التي نضعها بين يدي القارىء بعد سطور بحث في الاصول الاعتقادية الاسلامية بشكل مختصر جميل ، يستفيد منه جميع القراء على اختلاف درجاتهم العلمية ومراتبهم الفكرية ، حيث كتبت بأسلوب واضح بسيط ، وحفلت بالاستدلال المنطقي القريب من الذهن ، فجاءت ـ كما ترى ـ افضل الرسائل الموجزة في هذا الموضوع .

---

(١) واليك فانظر ما قاله التاريخ في الشريف المرتضى على صفحات الكتب التالية : دائرة المعارف للبستاني ، ودائرة المعارف لفريد وجدي ، ومعجم الادباء ، ووفيات الاعيان ، وتاريخ بغداد ، وتاريخ ابن كثير ، والدرجات الرفيعة ، وشذرات الذهب ، ونسمة السحر ، وتنقيح المقال ، وتاريخ آداب اللغة العربية ، والاعلام ، وهناك كتب اخرى لم يسمح المجال بذكرها وسطر اسمائها .

أما اسمها فقد جاء فيها هكذا : « مقدمة في الاصول الاعتقادية » ولكنها سميت في الكتب القديمة بـ « الاصول الاعتقادية » كما جاء ذلك في رجال النجاشي وغيره من كتب الرجال وفهارس المؤلفات .

والنسخة المنقول عنها محفوظة في مكتبتي الخاصة ، وقد نسخت عن نسخة الحجة الثبت الشيخ محمد محسن الطهراني مؤلف « الذريعة » ولم نعثر على نسخة اخرى منها لنقارن بينهما ، ولكن نسختنا هذه صحيحة ـ والحمد لله ـ كل الصحة ، فلا تحتاج في الواقع الى مقابلة أو تصحيح .

واليك هي :

بسم الله الرحمن الرحيم

إعلم ان اول فعل يجب على العبد من أفعال قلبه ، ما هو ذريعة الى العلم بربه ، ولا طريق إلا النظر في حدوث الاجسام وما يجري مجراها ، والذى يدل على حدوث الاجسام استحالة خلوها من المعاني المتجددة ، ومالم يخلُ من المتجدد يجب أن يكون محدثاً ، فاذا ثبت حدوثها فليقس على افعالنا يعلم ان لها محدثاً .

ولا بد من كونه قادراً ، لأستحالة وقوع الفعل ممن ليس بقادر .

ولا بد من كونه عالماً ، لأن الفعل المحكم لا يقع إلا من عالم .

ويجب ان يكون تعالى قادراً عالماً لنفسه ، لأستغنائه عن غيره .

ولا بد من كونه حياً ، لحصول الفرق بين من يصح كونه حياً قادراً عالماً ومن لا يصح ، ورجوع الفرق الى من يرجع كونه قادراً عالماً اليه يبطل البيّنة وما في معناها ، ورجوعه الى غير النفس باطل .

واذا كان حياً ، ولم تكن به آفة ، وجب ان يكون سميعاً بصيرا .

ولما تعلق كونه قادراً بكونه موجوداً وجب وجوده .

ولا بد من كونه قديماً ، وإلا لم تقف الحوادث على حده .

ووجوب هذه الصفات يدل على أن لها مقتضياً ، والمقتضي لذلك صفة ذاته التي خالف بها جميع الذوات .

ويجب ان يكون تعالى مدركاً عند وجوب المدركات من حيث كونه حياً .

واذا كان عالماً واستحال عليه السهو ، كان قد فعل الفعل لغرض يخصه ،

فلا بد أن يكون مريداً ، وإذا ثبت كونه مريداً ثبت كونه كارهاً ، واستحقاقه لهاتين الصفتين لمعنى ظاهر ، لتجدد مقتضـــاهما واستحالة قدم المعنى بوجوب ثبوت حدوثه .

وبطلان حلوله فيه او في غيره يقتضي وجوده لا في محل .

ولا بد من كونه غنياً لأنه ليس بمحتاج .

ولا يجوز اثبات ما زاد عن هذه الصفات ، لأنه يفضي الى الجهالات .

ولا يجوز ان يدرك بشيء من الحواس ، لأن ذلك يؤدي الى قدم المدركات او الى حدوثه ، وكلاهما باطلان .

فصل : في العـــدل

يجب العلم بأنه تعالى قادر على فعل القبيح بثبوت كونه قادراً ، ولا يجوز أن يفعله من حيث كان عالماً بقبحه ، وقبح ذلك في الشاهد على من له مسكة من عقله ، وبهذا القدر يثق بحسن جميع افعاله وتكاليفه ، والطريق الى اثبات كونه متكلماً السمع ، وكلامه محدث لأنه من جنس كلامنا ، وان كان فيه من الآي ما يدل على حدوثه .

فصـل : في النبوة

الدليل على نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم القرآن الذي تحدّى به العرب فعجزوا عن معارضته ، مع تقريعه لهم ، وتوبيخه اياهم ، ومعلوم بقريب من الضرورة اشتهار علو طبقتهم في الفصاحة كالاعشى والمغيرة ومن يجري مجراهما ، وعدو لهم عن المعارضة يدل على عجزهم ، وصرفهم الى المحاربة يدل على صدقه (ص) .

فصل : في الامامة

يجب بشرط انتفاء العصمة عن المكلفين ، وإلا فلا وجه لوجوبها ،

والطريق الى وجوبها العقل بخلاف ما يذهب اليه المعتزلة ومن ضارعهم ، وانما وجبت لقرب المكلفين من الصلاح، و بعدهم من الفساد، فدليل الالطاف متناول لها .

ولا بد من كون الامام معصوماً ، وإلا أدى ذلك الى أن تكون علة الحاجة اليه فيه ، وذلك يؤدي الى رئيس معصوم يكون رئيساً للكل ، وكلاهما باطلان .

واذا ثبت وجوب الرياسة ووجوب العصمة ثبت امامة الاثني عشر الذين أولهم (أمير المؤمنين) ثم (الحسن) ثم (الحسين) ثم (علي) ثم (محمد) ثم (جعفر) ثم (موسى) ثم (علي) ثم (محمد) ثم (علي) ثم (الحسن) ثم (الحجة) صاحب الزمان صلوات الله عليهم اجمعين ، لأن من اثبت هاتين المقدمتين وجعل الامامة في غيرهم يقال انه خارج عن الاجماع .

واذا كان ثاني عشرهم قد غاب قطعنا على حسن غيبته لثبوت عصمته .

وحكم من حارب اماماً عادلا حكم من حارب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وتجب محاربته ويستحق الخلود في النار ، إلا أن يتوب ويراجع التوبة على شروطها الصحيحة .

فصل : في الوعد والوعيد

يجب العلم بما يستحق على الأفعال التي أمر الله بها ، ونهى عنها ، فيعلم ان الثواب يستحق بالطاعة اذا فعلت على الوجه الذي أمر الله تعالى به ، وان العقاب يستحق بالمعصية إذا فعلت على الوجه الذي نهى الله تعالى عنه ، ومن استحق ثواباً أوصل اليه دائماً ، ومن استحق ثواباً وعقاباً وحضر عرصة القيامة فلا يخلو حاله من ان يعفو الله عنه، إمّا ابتداء ، او يشفع فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فان له (ص) شفاعة ، وهي حقيقة في اسقاط المضار ، ولا يشفع في زيادة المنافع ، على ما تذهب اليه المعتزلة ، لأن ذلك يؤدي الى ان يكونوا شافعين في النبي ، بل في

جميع الأنبياء صلى الله عليهم، وهذا حد لا يرتكبه إلا مؤف العقل فاسد التصرف، فان عُدِمَ ذلك ـ ونعوذ بالله منه ـ أوصل الى ما يستحقه من العقاب ، ويعاد الى الثواب الدائم ، بخلاف ما تذهب اليه المعتزلة القائلون بالاحباط . ومن استحق عقاباً فعقابه دائم بلا خلاف ، وذلك يختص بالكفار .

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجبان اذا لم يؤديا الى الفساد فيهما قلّ بهما او كثر بهما ، والأمر بالمعروف الواجب واجب، والمندوب مندوب ،والنهي عن المنكر كله واجب ، لأنه ليس في المنكر ما هو مستحب الترك .

ويجب الايمان بعذاب القبر وبفناء العالم ، والاعادة الى الحساب ، والميزان والصراط والجنة والنار ، فمن عرف ذلك معرفة صحيحة بتحقيق ، كان مستحقاً للثواب ، والله اعلم بالصواب : وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين .

﴿ تمت الرسالة ﴾